ورشة عمل إقليمية حول
تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرون عاما

بيت الأمم المتحدة - بيروت، 16 – 17 أبريل

د. مروة شرف الدين

مساواة

تحرير: زيبا مير-حسيني، وملكي الشرماني، وجانا رامينجر

(Ziba Mir-Hosseini, Mulki Al-Sharmani, and Jana Rumminger)

ترجمة: د. رندة أبوبكر

Randa Abou-Bakr

القوامة في التراث الإسلامي

قراءات بديلة

musawah

CEDAW and MUSLIM FAMILY LAWS

In Search of Common Ground

نريد
المساواة والعدل في الأسرة المسلمة
musawah
musawah
musawah
musawah
musawah
musawah
تحرير
زينة أنور

جدول التطورات الإيجابية - مساواة

www.musawah.org/wp-content/uploads/2019/02/Positive-Developments-Table-2019_EN.pdf

To see favorites here, select ☆ then ☆, and drag to the Favorites Bar folder. Or import from another browser. Import favorites

musawah
For Equality in the Family

This document is work-in-progress.
For more info: musawah@musawah.org

POSITIVE DEVELOPMENTS IN MUSLIM FAMILY LAWS*

Family Matter	Muslim Family Laws Currently in Force[1]
Equality of spouses in marriage Applicable CEDAW Provision Article 16(1)(c) Paras. 17-18 GR21 Paras. 54-55 GR29	**Algeria:** The Family Code requires each spouse to cohabitate in harmony, mutual respect and kindness, contribute jointly to the preservation of the family's interests, the protection of their children and the provision of a sound education for them and mutually agree in the management of the family's affairs, including the spacing of births. **Morocco:** The Family Code (*Moudawana)* recognises marriage as a partnership of equals and specifies the 'mutual rights and duties' between spouses which includes: (i) cohabitation, mutual respect, affection and the preservation of the family interest; (ii) both spouses assuming the responsibility of managing and protecting household affairs and the children's education; and (iii) consultation on decisions concerning the management of family affairs. **Turkey:** Under the Constitution and the Civil Code, the family is based on equality between spouses.
Minimum and equal age of marriage	***Minimum age for marriage is 18 with no exceptions:*** **Egypt:** The minimum age for marriage is 18 for both females and males. The registration of the marriage of a person below 18 is prohibited

*المساواة بين الزوجين داخل الأسرة

- **الجزائر**: يلزم قانون الأسرة كلًا من الزوجة والزوج العيش في تآلف وتوافق، والاحترام والمودة المتبادلين، وأن يتشاركا في الحفاظ على مصالح الأسرة، وفي حماية أبنائهما الذكور والإناث وتوفير التعليم الجيد لهم، وأن يتشاركا في إدارة شؤون الأسرة، بما فيها تحديد الإنجاب.

- **المغرب**: ينظر قانون الأسرة (المدونة) إلى الزواج بوصفه علاقة شراكة بين طرفين متساويين، ويحدد القانون الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين والتي تتضمن: (أ) العيش سويًا، والاحترام المتبادل، والمودة، والحفاظ على مصالح الأسرة، (ب) أن يضطلع كلا الزوجين بمسؤولية إدارة شؤون المنزل وحمايتها وكذلك تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا، (ج) التشاور في القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الأسرة.

- **تركيا**: تبعًا للدستور والقانون المدني، تقوم الأسرة على المساواة بين الزوجين.

قدرة النساء على تزويج أنفسهن

قدرة النساء البالغات السن القانونية على تزويج أنفسهن:

- **أفغانستان، البحرين (الشيعة)، مصر، العراق، المغرب، تونس، تركيا:** لا يحتاج العروس والعريس البالغين السن القانونية موافقة الولي.

- **بنجلاديش، باكستان، سريلانكا:** لا تحتاج المرأة التى تتبع المذهب الحنفي موافقة الولي ما دامت وصلت سن البلوغ.

قدرة النساء البالغات السن القانونية على تزويج أنفسهن زيجات تالية:

- **البحرين (السنّة)، إندونيسيا، الأردن، لبنان (الشيعة)، فلسطين (الضفة الغربية):** لا تحتاج المرأة البالغة السن القانونية والتي سبق لها الزواج لموافقة الولي على الزيجات التالية.

- **فلسطين (غزة)، سوريا:** يعتبر زواج المرأة البالغة السن القانونية التي تزوج نفسها دون موافقة الولي صحيحًا إلا لو كان الزواج يفتقر الندية.

زواج الأطفال (من هم دون ال18 عام)

- دون استثناءات: مصر
- بإستثناءات يقررها القضاء: العراق، الاردن، الجزائر، المغرب، تونس، عُمان، الامارات

تعدد الزوجات 1

<u>تجريم تعدد الزوجات:</u>

- **قيرغيستان، طاجكستان، تونس، تركيا، أوزبكستان:** تجريم تعدد الزوجات.

*تعدد الزوجات 2

ضرورة الحصول على ترخيص من المحكمة وموافقة الزوجات بشأن تعدد الزوجات:

- **سنغافورة**: يجب الحصول على تصريح من قاضي معين من قبل الدولة في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا يصدر القاضي الترخيص بالزيجة الثانية إلا لو اطمئن إلى الآتي: (أ) أن الزوج قادر على توفير حياة هنيئة ومتوازنة من النواحي المالية والجسدية والنفسية لزوجاته، (ب) أن الزيجة الحالية للزوج زيجة مستقرة وأنه لا يسعى لاتخاذ زوجات أخريات *بسبب تعثر زيجته الحالية*، (ج) *أن تكون للزيجة الجديدة فائدة تعم على كافة الأطراف*.
- **العراق (إقليم كردستان)**: يجب الحصول على ترخيص للزواج من المحكمة في حالة اتخاذ زوجة ثانية، ولا يعقد الزواج دون الحصول على موافقة الزوجات الحاليات. ولا تصدر المحكمة الترخيص إلا بعد استيفاء شروط معينة: (أ) موافقة الزوجة الأولي على اتخاذ زوجها زوجة ثانية *أمام المحكمة*، (ب) لو ثبت إصابة الزوجة بمرض لا شفاء منه يحول دون المعاشرة الجنسية أو إذا كانت عاقرًا، (ج) أن تكون لدى الزوج القدرة المادية على إعالة أكثر من زوجة، (د) *أن يوقع الزوج على تعهد بالعدل بين الزوجات فيما يتعلق بالمعاشرة الجنسية والأمور الزوجية الأخرى*، (ه) إذا ما كانت الزوجة الأولى لم تضع في عقد الزواج شرطًا يمنع الزوج من اتخاذ زوجة ثانية. ويتعرض الرجل الذي يتزوج من امرأة ثانية دون الحصول على ترخيص من القاضي *لعقوبة الحبس والغرامة ولا يحق للقاضي وقف تنفيذ العقوبة*.
- **بنجلاديش، باكستان**: *لا يصرح بتعدد الزوجات إلا بعد الحصول على تصريح مكتوب من مجلس تحكيم مكون من رئيس وممثل لكل من الزوج والزوجة أو لكل زوجة من الزوجات. ولا يسمح مجلس التحكيم بالزيجة الجديدة إلا بعد أن يطمئن إلى أن الزواج المزمع ضروري وعادل ويفي بالشروط المطلوبة* (إن وجدت).
- **المغرب**: يجب الحصول على تصريح من المحكمة في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا تصدر المحكمة الترخيص بالزيجة الثانية إلا لو ثبت أن هناك مبررًا موضوعيًا واستثنائيًا للزواج بأكثر من زوجة وأن يكون الرجل قادرًا من الناحية المالية على إعالة عدة زوجات. *ويتعين حضور الزوجة الأولى أمام القاضي وأخذ رأيها قبل منح التصريح*.
- **الأردن**: يجب الحصول على تصريح من القاضي في حالة اتخاذ زوجة ثانية. ولا يصدر القاضي الترخيص بالزيجة الثانية ألا لو كان الزوج قادرًا على دفع المهر *ولدية القدرة المادية على إعالة كل من هم في مسؤوليته*.

تعدد الزوجات 3

<u>حق الزوجة فى طلب الطلاق عند زواج زوجها بأخرى:</u>

- **أفغانستان (الشيعة)، الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، فلسطين:** يحق للمرأة أن *تشترط في عقد الزواج* ألا يتخذ الزوج زوجة ثانية. وفي حالة خرق الزوج لهذا الشرط يصبح لها الحق في تطليقه.

- **الجزائر:** يحق للزوجة أن تطلب الطلاق في المحكمة في حالة قدرتها على إثبات أن الزوج *لم يستطع الوفاء بالمتطلبات القانونية* المطلوبة منه حالة زواجه من امرأة أخرى.

- **أفغانستان (السنة)، مصر:** يحق للزوجة أن تطلب الطلاق في المحكمة في حالة قدرتها على *إثبات أن الزواج الثاني للزوج يتسبب لها في أذي*.

- **بنجلاديش، باكستان:** يحق للزوجة أن تطلب الطلاق إذا اتخذ زوجها زوجة أخرى بما يخالف متطلبات القانون.

الطلاق - مساواة

حقوق متساوية في الحصول على الطلاق:

تركيا، تونس: *يجب الحصول على الطلاق من المحكمة. وللزوجة والزوج حقوق متساوية في تحديد أسباب الطلاق. ولا يوجد اعتراف بالطلاق الذي يتم من طرف الزوج وحده.*

- **سنغافورة:** يحق للزوجة الحصول على الطلاق سواء وافق الزوج أم لم يوافق *وحتى في حالات عدم استطاعتها إثبات نقض الزوج لعهود الزواج (تطليق)* أو إثبات أحد أسباب الطلاق عن طريق المحكمة. وتفضي عملية التحكيم بين الطرفين إلى: (أ) أن ينطق الزوج عبارة الطلاق شفويًا، (ب) أو أن يفوض الزوج الزوجة بحق الطلاق (طلاق التفويض)، أو (ج) في حالة رفض الزوج ما جاء في (أ) و(ب) تقوم المحكمة عن طريق التحكيم بمطالبة حَكم الزوج بنطق عبارة الطلاق نيابة عنه.

- ***الطلاق عن طريق المحكمة بسبب الشقاق والنزاع:***
- **الأردن، المغرب:** يحق للزوجة طلب الطلاق عن طريق المحكمة على أساس "الشقاق والنزاع" أي تصدع الزواج الناجم عن خلافات لا يمكن تسويتها.

- **سنغافورة**: *تحصل الزوجة في معظم الحالات على نفقة متعة حتى وإن كانت هي التي بدأت بطلب الطلاق أو تكون أتت أفعالًا "غير مقبولة". وعادة لا تقبل المحكمة بدفوع نشوز الزوجة كذريعة لحرمانها من نفقة المتعة.*

*الطلاق الشفهي

<u>الطلاق من طرف الزوج وحده:</u>

- **الجزائر، موريتانيا:** لا يتم وقوع الطلاق من طرف الزوج وحده إلا بتسجيله في المحكمة.

- **بنجلاديش، باكستان**: تتضمن وثيقة الزواج بندًا يحجب حق الزوج في الطلاق من طرف واحد.

- **البحرين (الشيعة)**: لا يكتمل وقوع الطلاق من طرف الزوج وحدة إلا بحضور الطرفين أمام المحكمة لتسجيل الطلاق.

- **بروناي، ماليزيا**: يجب أن ينطق الزوج عبارة الطلاق في المحكمة. ويعتبر نطق عبارة الطلاق خارج المحكمة جنحة. وفي حالة نطق الزوج عبارة الطلاق خارج المحكمة، يتعين عليه الإبلاغ عن الطلاق خلال سبعة أيام ويتعرض كذلك للعقوبة (الحبس أو الغرامة أو كليهما).

- **إندونيسيا**: لا يتم وقوع الطلاق من طرف الزوج وحده إلا بتسجيله في المحكمة. وعلى الزوج طلب عقد جلسة في المحكمة التي تقطن الزوجة في دائرتها لتشهد على نطقه عبارة الطلاق. ويجب أن يتضمن الطلب الأسباب التي دعت الزوج لذلك.

- **المغرب**: لا يتم وقوع الطلاق من طرف الزوج وحده إلا تحت إشراف القضاء. ويجب أن تكون الزوجة والأبناء الذكور والإناث قد حصلوا على كل حقوقهم قبل الترخيص بالطلاق.

- **فلسطين (الضفة الغربية):** يجب أن يقوم الزوج بتسجيل الطلاق الواقع من طرفه وحده لدى القاضي. ولو طلق الزوج زوجته خارج المحكمة ولم يسجل هذا الطلاق فعليه تسجيله في المحكمة الشرعية خلال مدة 15 يومًا. ويتعرض الزوج للعقوبة إذا لم يسجل الطلاق. وعلى المحكمة أن تعلن الزوجة الغائبة خلال أسبوع من تاريخ تسجيل الطلاق.

*الخلع

- **الجزائر**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع في المحكمة دون موافقة الزوج وذلك بعد أن تدفع له تعويضًا. وإذا لم يتفق الطرفان على مبلغ التعويض، يحق للقاضي تقدير هذا المبلغ، على ألا يتجاوز ثلث المهر.

- **البحرين**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. و يحق للقاضي الحكم بالخلع في حالة جاءت اعتراضات الزوج غير منطقية.

- **بروناي/سنغافورة**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بخصوص مبلغ التعويض الذي تدفعه الزوجة، يحق للمحكمة تقدير المبلغ وفق مبادئ الشريعة وبعد الأخذ في الاعتبار مكانة الزوجين وقدراتهما المالية والمهر المدفوع سابقًا. وفي حالة إصرار الزوج على رفض الطلاق بعد تحديد مبلغ التعويض، يحق للمحكمة الحكم بالطلاق.

- **موريتانيا**: من حق الزوجة اللجوء للمحكمة لطلب طلاق الخلع بأن تتعهد بدفع تعويض للزوج أو تتنازل عن حقوقها المالية. وفي حالة ارتأى القاضي أن الزوجة قد طلبت الخلع بسبب ضرر أو سوء معاملة من جانب الزوج، يحق للقاضي تأكيد طلاق الخلع دون أن تدفع الزوجة التعويض ويحق لها استعادة حقوقها المالية.

الخلع

- **ماليزيا**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا وافق الزوج على طلاق الخلع ولكن لم يتكمن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بخصوص مبلغ التعويض الي تدفعه الزوجة، يحق للمحكمة تقدير المبلغ وفق مبادئ الشريعة وبعد الأخذ في الاعتبار مكانة الطرفين وقدراتهما المالية. وإذا لم يوافق الزوج على طلاق الخلع، تشرع المحكمة في عملية الصلح وكذلك التحكيم إذا لزم الأمر. وفي حالة فشل الصلح والتحكيم، تقضي المحكمة بالطلاق.

- **بنجلاديش، باكستان**: من حق الزوجة التقدم بطلب طلاق الخلع بأن ترفع قضية في محكمة الأسرة. ويمكن أن يحدث ذلك دون موافقة الزوج في حالة تنازلها عن حقوقها المالية.

- **الإمارات العربية المتحدة**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا أصر الزوج على رفض الطلاق، وخُشي ألا يقيما حدود الله، تقضي المحكمة بالطلاق (المخالعة) وتحدد تعويضًا أو بدلًا مناسبًا تدفعه الزوجة للزوج.

- **الأردن (قريب من مصر)**: من حق الزوجة الحصول على طلاق الخلع باتفاق بين الطرفين وأن تدفع تعويضًا للزوج. وإذا لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق في شأن طلاق الخلع، يمكن للزوجة رفع قضية للحصول على طلاق الافتداء الذي تحتاج فيه إلى: (أ) أن تعلن في المحكمة كرهها للحياة مع زوجها واستحالة استمرار الحياة الزوجية بينهما وأنها تخشى ألا تقيم حدود الله مع استمرار كرهها للحياة مع زوجها، (ب) تتعهد بإعادة المهر، (ج) تتنازل عن كافة حقوقها المالية. وفي هذه الحالة، يتعين على المحكمة الشروع في عملية الصلح التي تستمر 30 يومًا. وفي حالة فشل إجراءات الصلح، فعلى المحكمة الحكم بالطلاق.

*العنف ضد المرأة داخل الأسرة

إصدار تشريعات تتعلق بالعنف الأسري:

- **أفغانستان، البحرين، بنجلاديش، تشاد، إندونيسيا، لبنان، كينيا، قيرغيستان، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، تونس، الجزائر، الأردن، المغرب:** تم إصدار تشريع واضح يجرّم العنف الأسري.

الاغتصاب الزوجي:

- **جنوب أفريقيا، تركيا:** يتم تجريم اغتصاب الزوج زوجته.

التوصيات - خاصة

- إدراك العلاقة العميقة بين قوانين الأسرة والعنف ضد المرأة في المنطقة، ليس فقط في المجال الخاص ولكن أيضًا في المجال العام
- معرفة انه طالما أسسنا قوانين الاسرة لدينا على فهم هرمي سلطوي للقوامة، سيكون هناك دائما عنف منزلي ضد المرأة. فإذا استندنا إلى قواعد و مبادئ و قيم دينية غير علمانية، فعلينا أن نفعل ذلك على أساس فهم ديني مساواتي للعلاقة بين الجنسين
- مراجعة كل قوانين الأحوال الشخصية والسياسات والممارسات بما فيها قوانين الولاية و الوصاية لتصبح قائمة على مبدأ المساواة بين الجنسين
- التأكد من أن القانون يحدد السن الأدنى للزواج بـ 18 عامًا على الأقل ويوفر أسسًا صارمة وضيقة للسماح بالاستثناءات.
- يجب ألا تخفف المحاكم العقوبات على أساس أن حماية "الشرف" كانت عاملاً في الجريمة
- مراجعة القوانين الجنائية والقوانين الأخرى لضمان التوافق مع تشريعات العنف الأسري. تجريم الاغتصاب في إطار الزواج وإلغاء أحكام قوانين العقوبات التي تعفي المغتصبين إذا تزوجوا من امرأة أو فتاة اغتصبوها.
- اعتماد قوانين بشأن العنف المنزلي تحمي من الأذى أو المعاناة البدنية أو الجنسية أو النفسية أو الاقتصادية. تعد قوانين العنف المنزلي ضرورية لحماية المرأة لأن القوانين الجنائية الحالية لا تجرم جميع أشكال العنف التي تؤثر على المرأة.
- تعيين قضاة ومدعين عامين خاصين لقضايا العنف العائلي الذين يتم توعيتهم بالاحتياجات المحددة للناجين من العنف لضمان معاملتهم بكرامة واحترام.

التوصيات - عامة

- التأكيد على أنه حتي لو كانت قوانين الأسرة مستمدة من مصادر دينية، فإن هذا لا يبرر عدم المساواة في الأسرة ؛
- تسليط الضوء على الأحكام المساواتية، المراعية للنوع الاجتماعي والتقدمية الموجودة في مختلف قوانين الأسرة المسلمة و غير المسلمة ؛
- إدراك أن مقاومة إصلاح قوانين الأسرة تستمر ليس فقط بسبب الدين، ولكن لأسباب أخرى، مثل الذكورية والضغط السياسي ؛
- التعرف على تنوع الأصوات داخل المجتمع الإسلامي ؛ بعض شرائح المجتمع قد لا تريد التغيير، لكن البعض الآخر يريد التغيير. لأي صوت تستمع الحكومة؟
- بناء قدرات ومعرفة مسؤولي الدولة والناشطين والمواطنين على الخطابات الدينية الإصلاحية التي تشجع على إجراء إصلاحات تراعي الواقع الجديد للمرأة والرجل اليوم ؛
- تشجيع النقاش العام المفتوح والشامل حول هذه القضايا مع الدول الأطراف وداخل المجتمعات العربية وداخل نظام حقوق الإنسان الدولي ؛
- إعطاء المرأة الحق والصوت في صياغة أولوياتها وقوانينها وانتاج المعرفة الدينية التي تؤثر على حياتها
- تعزيز معايير حقوق الإنسان باعتبارها مكملة للتعاليم الدينية، والضمانات الدستورية الوطنية للمساواة وعدم التمييز، و الواقع المعيش للرجال والنساء ؛
- دعم النساء والرجال والحركات التي تشارك في عمليات إصلاح القوانين المبينة علي اسس دينية وحماية الحقوق القائمة.

فيلم

www.musawah.org